

فدل العوي كان بالرهوي ليس قد سقط من العوي على جهته فغيره
تفصيل انتهى وهو مفهوم من تعبيرهم السابق بقولهم قبل فصد
العوي ومن التعليل السابق عن شرح المذهب ولو سجد على حشش فإن
ان يجر جهته فرفع راسه ثم سجد ثانيا فللقاضي فيه احتمالان
احدها ان كان قد تحمل بطلت بالعود وطبقه ان يعرف بجهته
قليل ولا يرفع وان لم يكن تحمل لم تبطل لانه عمل قليل والثاني
تبطل مطلقا ولو سجد على يده ثم رفعها وسجد على الارض في بطلان
صلاته الاحتمالان انتهى وقوله ان كان قد تحمل اي واطمانا ان الخ
لا يستلزم الطائفة وقوله بطلت بالعود اي لانه زيادة بلائ
ولعل المراد العود للعود او حيث كان الرفع لا يجر الفوارق
اذي حشش اما لو كان الرفع بجزء ذلك فهو غير محسوب من الصلاة
لانها فاعنها بقصد الفوارق المذكور فلا بد من العود ليحصل الرفع
المحسوب وقوله وطريقه الي اخره اي ان اراد الاستمرار في السجود
وقوله لم تبطل اي لعزيمه نحو الضرر وقوله في بطلان صلته
الاحتمالان قضيت ان يقال في الاحتمال الاول ان كان قد تحمل بطلت
بالعود وان لم يكن تحمل لم تبطل وفيه نظر والوجه ان يقال
ان كان المراد برفع يده مجرد جرها من تحت جهته حتى وصلت
جهته للارض فلا اشكال في هذا وان السجود حينئذ لم ينفذ
نعم ان كان ملك جهته على يده قبل جرها بقدر اللبوس
المبطل قبل السجود فينبغي ان له حكمه وان كان السجود ارفع
عزيمه ثم عاد للسجود على الارض فينبغي ان لا يجر السجود
الاول وان تحمل واطمانا على عكس الاحتمال الاول فيما سبق لان

السجود

السجود على جنه الما جرد غير صحيح كما تقدم بل يتلوا في الصلاة
ان طال او قصه ابتداءه ويزيد في قوله فقله ان يخرج جهته
ما لو اختار الرفع من غير خوف فيلزم ان يقال ان رفع يده تمام
السجود في التحمل والاطمان به بطلت بالعود لانه زيادة في حش
ما قبل تحمله بطلت بالرفع عن يده لانه قطع للوجه على غير
سبب ولو خلقه راسا فارتفع اليد والرجل وان لم يركب
مثلا فيظهر ان يقال ان علمت اصالة الجميع كفي السجود على سبعة اشكال
منها بان يسجد على بعض جهته اية التامية على وجه الارض كل من يكون
ورجلين وركبتين من تلك الايدي والارجل فالركب وان علم زيادة
المعنى وتغير في العبارة بالاصلي دون التامية بالاصلي
وجب السجود على الجميع لوجوب السجود على الاصلي ولا يعلم الا بالسجود
على الجميع والعاشرة **الطائفة الثانية** فيها اي في السجود بان تنقذ
المطمانا وه قبل رفع يده والحادي عشر **المجلس بين السجودتين**
هو في فافقه على ما تقدم ويشتمون ان لا يقدم برجعة غيره
كالصلاة في تقايبه والثاني عشر **الطائفة الثانية** فيها اي في المجلس
المذكور والاصل في وجوب الطائفة في المجال الرابع المذكور والاصل
الامر بها في خبر المصنف وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني
اصلي مع التيامنه عليه افضل الصلاة والسلام بها فيها والثالث عشر
المجلس الاخير اي الواقع في اخر الصلاة لانه جعل الواجب من الشهد
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي في الوجوب نعم ان
عجز عنه كان امكنه القيام والاضطباع فلم يمكنه العود قال صاحب